

المؤتمر العام

GC(48)/OR.2

Date: 30 June 2006

General Distribution

Arabic

Original: English

الدورة العادية الثامنة والأربعون (٢٠٠٤)

جلسة عامة

محضر الجلسة الثانية

المعقودة في مركز أوستريا، فيينا، يوم الاثنين، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٥

الرئيس: السيد روناكي (هنغاريا)

المحتويات

الفقرات	بند جدول الأعمال*
٩٠ - ١	٧
	المناقشة العامة والتقارير السنوي لعام ٢٠٠٣ (تابع)
	كلمات مندوبي:
١٠ - ١	الاتحاد الروسي
١٩ - ١١	الصين
٢٦ - ٢٠	سلوفاكيا
٣٥ - ٢٧	رومانيا
٤٢ - ٣٦	المملكة العربية السعودية

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(48)/INF/16/Rev.1.

[*] الوثيقة GC(48)/1 وتصويبها Corr.1 وإضافتها Add.1.

المحتويات (تابع)

الفقرات

بند جدول
الأعمال*

٥١ - ٤٣

المغرب

٥٤ - ٥٢

بوركينافاسو

٦٣ - ٥٥

أوكرانيا

٧٢ - ٦٤

تونس

٧٦ - ٧٣

اليمن

٨١ - ٧٧

الدانمرك

٩٠ - ٨٢

شيلي

٧- المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ (تابع)
(الوثيقة 3/48/GC)

١- قال السيد روميانتسيف (الاتحاد الروسي) إن العام الماضي كان عاماً صعباً وكان العالم خلاله يواجه تحديات مستجدة. فقبل شهر واحد فقط، وقعت مأساة فظيعة في بلدة بيسلان الروسية الجنوبية. وما زال من الصعب فهم دواعي ارتكاب جريمة مرعبة كهذه ضد أضعف أعضاء المجتمع - ألا وهم الأطفال. فهذه المأساة وغيرها من الأفعال تؤكد الطابع الهجمي واللا إنساني للإرهاب الذي يشكل تهديداً للأمن والقيم الديمقراطية والحقوق والحريات الإنسانية الأساسية. وقد أظهرت تلك الأفعال بوضوح - من جديد - أن الإرهاب لا يعرف أية حدود ولا ينطوي على أية مبادئ دينية أو أخلاقية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتوحد في مكافحته. وسوف يزداد هذا التهديد مرات عديدة أكثر مما هو عليه إذا تمكّن الإرهابيون من وضع أيديهم على أسلحة الدمار الشامل. والإرهاب النووي والانتشار الخفي للمواد والتكنولوجيات النووية هما من المخاطر الحقيقية التي تقوم روسيا، جنباً إلى جنب مع بلدان أخرى، ببذل كل جهد في سبيل مكافحتها. وكان بلده أحد من استهلّوا وضع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم الانتشار، الذي يرمي إلى تقوية التعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والتكنولوجيات والمواد المرتبطة بإنتاجها.

٢- وكان مؤتمر قمة الثمانية المعقود في سي آيلند في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ قد اعتمد خطة عمل بشأن عدم الانتشار، تتضمن قائمة تدابير ترمي إلى تقوية النظم الدولية لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع وقوع أسلحة الدمار الشامل ومكوناتها في أيدي الإرهابيين. وتركز هذه الخطة بوجه خاص على ضرورة ممارسة التشدد بشأن تصدير التكنولوجيات والمعدات والمواد النووية الحساسة. وتشير الخطة أيضاً إلى دور الوكالة في مجابهة التهديدات والتحديات الإرهابية المستجدة، بما في ذلك ضرورة الإفصاح عن أنشطة إثراء اليورانيوم غير المعلنة في الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ويلاحظ وفده أن المدير العام قد أنشأ مؤخراً فريق خبراء لدراسة إمكانية توفير حلول للمشاكل المتعلقة بعناصر حساسة من دورة الوقود النووي. وتتمثل خطوة أخرى مهمة في هذا الصدد في المبادرة العالمية للحدّ من التهديدات التي اقترحتها في أيار/مايو ٢٠٠٤ سبنسر أبراهام، وزير الطاقة في الولايات المتحدة. وكان المؤتمر الدولي للشركاء في المبادرة العالمية للحدّ من التهديدات، الذي عُقد في الآونة الأخيرة وقام بتنظيمه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والوكالة، قد أظهر بوضوح أهمية هذه المبادرة ودقّة توقيتها. ويعمل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة معاً بالفعل بشأن الاضطلاع بعدة برامج في هذا الصدد.

٣- وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، تم التوقيع في موسكو على اتفاق مشترك بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن التعاون على إعادة وقود مفاعلات البحوث الروسي/السوفييتي الصنع إلى منشئه في الاتحاد الروسي. وسوف ييسر تنفيذ هذا الاتفاق ما يُبذل من جهود في مجال عدم الانتشار النووي وسوف يحول دون إمكانية الحصول على مواد شديدة الإثراء لأغراض الاتجار غير المشروع. ويجري حتى الآن نقل وقود طازج من مفاعلات البحوث في صربيا والجبل الأسود، ورومانيا، وبلغاريا، وليبيا، وأوزبكستان، كما تجري حالياً مناقشة عمليات نقل من أوكرانيا والجمهورية التشيكية. كما يجري نقل وقود مستهلك من أوزبكستان وصربيا والجبل الأسود. ويواصل الاتحاد الروسي المشاركة بهمة في تنفيذ مبادرة مشتركة بين الوكالة وروسيا والولايات المتحدة هدفها تحسين أمن المصادر المشعة في بلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً.

٤- وتم اختبار نظام ضمانات الوكالة خلال العام الماضي، وقد أثبتت الوكالة قدرتها على الوفاء بوظائفها المنصوص عليها في النظام الأساسي بإجرائها عمليات تفتيش ذات مستوى مهني عالٍ. ويقتضي الكشف عن أية شبكة تتألف من شركات ضالعة في عمليات اتجار غير مشروع بالمواد والمعدات والتكنولوجيات النووية اتّخاذ

إجراءات حاسمة من جانب المجتمع الدولي بما يكفل، بصورة رئيسية، تقوية نظام ضمانات الوكالة. ويُعدّ البروتوكول الإضافي أكثر سبيل فعّال يضمن زيادة شفافية الأنشطة النووية للدول، ويحثّ وفده جميع البلدان التي لم توقع بروتوكولاً إضافياً على أن تفعل ذلك في أبكر فرصة.

٥- وشهد عام ٢٠٠٤ إحياء الذكرى السنوية الخمسين لمباشرة العمل في أول محطة قوى نووية في العالم مقامة في أوبنينسك. واحتفالاً بهذا الحدث، تم في موسكو تنظيم "المؤتمر الدولي المعني بخمسين عاماً من القوى النووية - استشراف الأعوام الخمسين القادمة"، بالاشتراك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالة الاتحادية للطاقة الذرية، حيث شارك فيه أكثر من ٤٠٠ شخص ينتمون إلى ٣٩ بلداً، من بينهم رئيس الوزراء الروسي، ميخائيل فرادكوف، والمدير العام للوكالة. وقد أشار رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، في الكلمة التي بعث بها إلى المؤتمر، إلى أن الطاقة الذرية قطاع متنام يؤدي دوراً نشطاً في تعزيز التقدّم الاجتماعي-الاقتصادي في عديد من الدول. وربما كانت أولى محطات القوى النووية ذات ناتج ضئيل وفق المعايير الحديثة، إلا أنها كانت كافية لتمهيد السبيل نحو الاستخدام الواسع النطاق للطاقة الذرية للأغراض السلمية. وبعد مضي خمسين عاماً منذ ذلك الحين، أصبحت القوى النووية بلا ريب مجالاً متطوراً للغاية ومتقدماً من الناحية التكنولوجية، إذ توفّر من الإمدادات ما نسبته ١٧% تقريباً من كهرباء العالم. ومنذ عام ١٩٥٤، أخذ نطاق الطاقة الذرية يتسع وباتت تقدّم في الوقت الحاضر مساهمة جوهرية. ويجري العمل على تجديد رخص تمديد الأعمار التشغيلية لمحطات القوى النووية، وجرى تطوير تصاميم ابتكارية للمفاعلات بما يشمل وضع مؤشرات مُحسنة للأداء الاقتصادي ولأداء الأمان. وتعكف عديد من البلدان على وضع خطط لتوسيع نطاق برامجها للقوى النووية بالاستناد إلى تصاميم قائمة. واقترح في المؤتمر المشار إليه أن تضطلع الوكالة بدراسة مقارنة لعوامل المخاطر المرتبطة بتوليد الكهرباء من خلال استخدام مصادر متنوعة على النطاق العالمي، وهو ما سيوفّر معلومات قيّمة عن الاحتياجات المستقبلية في هذا الصدد ويساعد على تحديد استراتيجيات تكفل تنمية الطاقة العالمية. وكان الاستنتاج الرئيسي الذي خلص إليه المؤتمر هو إمكانية وضرورة أن تصبح الطاقة النووية الأساس لأي نظام يوضع للطاقة، وذلك من أجل ضمان لتنمية بشرية مستدامة وموائمة من الناحية البيئية وقابلة للتطور من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين.

٦- وأضاف قائلاً إن العمل التصميمي للبحوث والتجارب العلمية بشأن نظم الطاقة الذرية الجديدة سيكون في منتهى الفعالية إذا ما نُفذ على أساس التعاون الدولي الذي يكفل جمع الموارد التي توفرها جميع الدول المشاركة. ويتوقّف مستقبل الطاقة الذرية على إقامة تعاون دولي ناجح في ظلّ رعاية الوكالة التي تحتل مكانة فريدة من نوعها تؤهلها للاضطلاع بهذه المهمة. وكان الرئيس بوتين قد أكّد، أثناء اجتماعه مع المدير العام في موسكو، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الأهمية التي يعلّقها الاتحاد الروسي على الوكالة. كما قال إن روسيا دأبت على الدوام على دعم أنشطة الوكالة، وإنها أصبحت منظمة مرموقة وقوية تؤدي دوراً حيويّاً وتمارس سلطة واسعة، وإنها تتصرّف على نحو مهني وبدون التأثير بدوافع سياسية. وستواصل روسيا بذل قصارى جهودها لدعم الوكالة.

٧- وتتسم بالأهمية الجهود الرامية إلى زيادة فعالية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة وإلى تطوير الضمانات المتكاملة. والاتحاد الروسي على استعداد لأن يشارك في إنشاء لجنة رقابية خاصة تتبع مجلس المحافظين.

٨- وفي إطار عملية الإصلاح الإداري التي تضطلع بها روسيا، تمت الاستعاضة عن وزارة الطاقة الذرية والخدمة الاتحادية للأمان النووي والأمان الإشعاعي السابقتين بالوكالة الاتحادية للطاقة الذرية والهيئة الاتحادية للإشراف البيئي والتكنولوجي والنووي، على التوالي. وسيُمارس مزيد من اليقظة عما كانت عليه من ذي قبل بما يشمل جميع القضايا المتصلة باستخدام المأمون للطاقة الذرية. كما سيواصل بلده دعم كافة جهود الوكالة

الرامية إلى تقوية التعاون الدولي بشأن الأمان النووي والأمان الإشعاعي. ويكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد كل من أمان المصادر المشعّة وتقوية الضوابط الوطنية على عملية الترخيص وإصدار التصاريح بشأن الأعمال المنطوية على مصادر من هذا القبيل وبشأن إنتاجها ونظم حصرها ونقلها واستيرادها وتصديرها. وقد أبلغت روسيا الوكالة كتابة بالتزامها السياسي بمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعّة وأمنها وقامت بدعم جهود الوكالة الرامية إلى استحداث نظام عالمي لمراقبة عمليات تصدير المصادر المشعّة.

٩- ويلزم أن تحافظ جميع البلدان على معارفها المتراكمة من التكنولوجيات النووية وأن تستخدم هذه المعارف في إنشاء نظم الطاقة النووية وإرساء ثقافة الأمان المرتبطة بتلك النظم. وأعرب عن ارتياحه لأنشطة الوكالة الرامية إلى الحفاظ على المعارف النووية وقال إن روسيا ماضية في تعاونها مع الوكالة في عدد من المشاريع المتعلقة بهذا الموضوع. ويرى وفده أن العمل المذكور بدأ بداية جيدة؛ علماً بأن هذا الرأي لا تقتصر مبرراته على النتائج التي خلص إليها "المؤتمر الدولي بشأن إدارة المعارف النووية: الاستراتيجيات، وإدارة المعلومات، وتنمية الموارد البشرية"، الذي عُقد في ساكليه، بفرنسا، في الفترة ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بل تشمل أيضاً نتائج أعمال الأفرقة العاملة التابعة للوكالة المعنية بهذا الموضوع. ويدعم بلده الجهود الدولية الرامية إلى وضع قواعد ومعايير دولية للتعليم النووي وكذلك الجامعة النووية العالمية.

١٠- وقال إن محطة القوى النووية الأولى وناتجها من الطاقة البالغ خمسة ميغواط قد أصبحا رمزاً لعصر جديد للطاقة في القرن العشرين. أما الاستخدام السلمي الواسع النطاق للطاقة الذرية فإنه يمكن وينبغي أن يصبح رمزاً للقرن الحادي والعشرين.

١١- وقال السيد زهانغ هوازو (الصين) إن بلده قام بهمة، في العشرين عاماً التي مضت على انضمامه إلى الوكالة، بدعم أنشطة الوكالة الرامية إلى تعزيز كل من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والضمانات وفقاً للنظام الأساسي للوكالة. وتعاون مع الوكالة ودولها الأعضاء في مجالات القوى النووية، ودورة الوقود النووي، والأمان النووي، والوقاية من الإشعاعات، وتطبيقات التكنولوجيا النووية، والتدريب. ويقدر أنه بحلول عام ٢٠٠٣، كانت الصين قد أوفدت أكثر من ٢٠٠٠ شخص إلى سائر الدول الأعضاء لأغراض التدريب وللقيام بزيارات علمية وتلقّت قدراً كبيراً من المساعدة المقدمة من الخبراء من خلال برنامج التعاون التقني التابع للوكالة. وكان لذلك تأثير إيجابي على تطوير القوى النووية، وإنشاء نظام رقابي للأمان النووي وتحسينه، وتطبيق التكنولوجيات النووية في بلده. وبذلت الصين، في المقابل، كل جهد في سبيل دعم أنشطة الوكالة عن طريق توفير موارد بشرية ومادية ومالية. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣ أيضاً، كانت قد قدّمت مساهمات طوعية مجموعها ١٣ مليون دولار، ووفرت تدريباً وخدمات خبراء لسائر الدول الأعضاء، واستضافت أكثر من ٢٠٠ اجتماع عقده الوكالة. وشاركت على نحو نشط في أنشطة الاتفاق التعاوني الإقليمي وهي بلد طليعي في مجال التعاون العلمي الزراعي النووي، إذ تساهم في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على الصعيد الإقليمي.

١٢- ومن ثم، أعلن أن حكومته قد قرّرت أن تقدّم إلى الوكالة مساهمة خارجية عن الميزانية مقدارها ١ مليون دولار دعماً للتعاون التقني فيما يخص البلدان النامية ولتقوية الأمن النووي.

١٣- والصين ثابتة على دعمها لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بما يشمل الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، باعتبار ذلك إحدى وسائل المحافظة على السلام والاستقرار الدوليين والإقليميين. وهي تؤيد الحظر الشامل على الأسلحة النووية وتدميرها تدميراً تاماً وتشارك مشاركة نشطة في التعاون الدولي الرامي إلى عدم الانتشار. فقد اتخذت حكومته، في السنوات الأخيرة، تدابير فعّالة لمنع الانتشار والأنشطة الإرهابية النووية.

١٤- وتدعم الصين جهود الوكالة الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة نظام الضمانات. فكانت في عام ٢٠٠٢ أول دولة حائزة لأسلحة نووية تصدق على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها؛ وقامت في عام ٢٠٠٣ أيضاً بإصدار ورقة عمل بيضاء معنونة *تدابير وسياسات الصين بشأن عدم الانتشار*. وإذ أكدت التزامها بمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها في آذار/مارس ٢٠٠٤، قامت الصين بوضع قوانين ولوائح متطابقة مع هذا الالتزام وأنشأت نظاماً رقابياً وطنياً. وأدت دوراً بناءً في صوغ تنقيحات لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وهي تأمل في أن تتوصل قريباً الدول الموقعة على هذه الاتفاقية إلى اتفاق على تلك التعديلات.

١٥- وانضمام الصين إلى مجموعة الموردين النوويين في أيار/مايو ٢٠٠٤ هو دليل آخر على دعمها لنظام عدم الانتشار المتعدد الأطراف. وقد انضمت إلى جميع المنظمات الدولية ذات الصلة ووقعت على جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية فيما يخص عدم الانتشار النووي. وستفي الصين بالتزاماتها الدولية بضمير حي وستكفل امتثال قوانينها المحلية للممارسات الدولية. ويشمل ذلك لائحته بشأن مراقبة تصدير المواد النووية ولائحتها بشأن مراقبة تصدير المواد النووية ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيا المتصلة بها، اللتين يجري تنقيحهما في الوقت الراهن.

١٦- وفيما يتعلق بالقضية النووية في كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية، تتمسك الصين بوجود حلّهما حلاً سلمياً بإتباع الوسائل السلمية والتعاونية. وتؤمن الصين بوجود إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية من أجل ضمان السلام والاستقرار. والتوصل إلى تسوية سلمية للقضايا ذات الصلة من خلال إجراء حوار ومفاوضات سيبدد المخاوف المشروعة التي تساور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حيال أمنها وهو ليس في صالح الجهات المعنية مباشرة فحسب، بل في صالح المنطقة والمجتمع الدولي أيضاً. وستواصل حكومته بذل جهودها الرامية إلى تعزيز المحادثات السداسية الأطراف حول هذه المسألة. وفيما يتعلق بإيران، تؤمن الصين بوجود حلّ هذه المسألة من خلال إجراء حوار في إطار الوكالة.

١٧- ويشكل استخدام القوى النووية جزءاً مهماً من استراتيجية الصين في مجال الطاقة؛ وحصتها في إجمالي إمدادات الطاقة تشهد تزايداً. وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٤، كانت قائمة في البر الصيني تسع وحدات عاملة يبلغ مجموع قدرتها المنشأة ٧٠١٠ ميغاواط كهربائي. وتشيد محطة تيانوان للقوى النووية، المقرر أن توضع قيد التشغيل في عام ٢٠٠٥، سيرفع مستوى هذه القدرة إلى ٩١٣٠ ميغاواط كهربائي. وتساهم القوى النووية بأكثر من ١٣% من إجمالي إمدادات الكهرباء في إقليمي زهيانغ وغواندونغ وقد وفّرت مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية. وتواصل الوحدات المشار إليها عملها في ظلّ ظروف جيّدة من الأمان ويتواصل إبقاء الإشعاعات في المناطق المحيطة بها بمستوى بيئة الإشعاعات الطبيعية. وفي محاولة منها لتعجيل تطوير القوى النووية، وافقت الحكومة الصينية مؤخراً على تشييد وحدتي مفاعل ماء مضغوط إضافيتين قدرة كل منهما ١٠٠٠ ميغاواط كهربائي في كل من سانمن بإقليم زهيانغ، ولينغاو بإقليم غواندونغ. وجر استعراض الاقتراحين المتعلقين بمشروع يانغيانغ في إقليم غواندونغ وتوسعة المرحلة الثانية من مشروع قينشان في إقليم زهيانغ. وتشير الأرقام الأولية إلى أن قدرة القوى النووية للصين ستصل إلى ٣٦ ٠٠٠ ميغاواط كهربائي على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما يشكل ٤% من إجمالي القدرة المنشأة للبلد. وأخذت القوى النووية تصبح ذات أهمية خاصة في المناطق الساحلية حيث الاقتصاد متطور ويوجد طلب شديد على الكهرباء.

١٨- وتعتمد الصين اعتماداً تكنولوجياً متقدّمة لضمان مستويات عالية من الأمان والأداء الاقتصادي في محطاتها للقوى النووية. وعلى الرغم من هدفها الأساسي وهو تحقيق الاعتماد على الذات بشأن تشييد محطاتها الضخمة، تنتظر بايجابية إلى التعامل مع موردين من كافة البلدان على أساس تنافسي.

١٩- وكانت أول محطة قوى نووية في العالم مقامة في أوبنينسك قد بشرت بولوج عصر من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الخمسينات من القرن الماضي. ودأبت الوكالة على الدوام على تأدية دور إيجابي سواء في هذا المجال أو في منع انتشار الأسلحة النووية. وتأمل الصين في أن تواظب الوكالة على مراعاة التوازن في تطوير كلا النشاطين وفقاً لولايتها المنصوص عليها في نظامها الأساسي حتى يمكن للطاقة النووية أن تواصل توفير المنافع للبشرية.

٢٠- وقال السيد روسكو (سلوفاكيا) إنه من دواعي الأسف أن القضايا المتعلقة بالإرهاب النووي وأسلحة الدمار الشامل ما زالت تهيمن على جدول الأعمال الدولي - حسبما أظهرت الهجمات الإرهابية التي وقعت في الآونة الأخيرة في أسبانيا والاتحاد الروسي. وعلى الرغم من الجهود غير المسبوقة التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة تلك التهديدات، ما زال يلزم قطع شوط طويل في هذا الصدد.

٢١- ويقتضي عدم الانتشار ونزع الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب النووي على الصعيد العالمي توافر دعم دولي قوى وكذلك تعاون واستعداد لإيجاد حلول. وأظهرت بوضوح التحديات الأخيرة التي واجهت نظام معاهدة عدم الانتشار وجوب تطبيق هذه المعاهدة عالمياً. وتناشد سلوفاكيا الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الانضمام إلى هذه المعاهدة، بوصفها دولا غير حائزة لأسلحة نووية. ويواصل بلده دعم برنامج الوكالة بشأن تقوية نظام الضمانات وتحسين كفاءة تكلفته من خلال تطوير الضمانات المتكاملة. وقال إن سلوفاكيا، بوصفها عضواً جديداً في الاتحاد الأوروبي، قد استكملت المتطلبات الدستورية بشأن بدء نفاذ اتفاق ضمانات وبروتوكوله الإضافي. وحثّ العدد الكبير من الدول التي لم توقع بعد اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية على أن تفعل ذلك وعلى أن تدخلها حيز النفاذ دون مزيد من التأخير.

٢٢- وتعلّق حكومته أهمية كبيرة على تنقيح اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وترحب بمبادرة المدير العام بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بهدف تعديل هذه الاتفاقية.

٢٣- وأشار إلى وجود نتائج مشجعة بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأخذ يتزايد بكثرة في الوقت الحاضر عدد الدول الأعضاء التي تقرّ بأهمية دور الطاقة النووية في ضمان استقلالية الطاقة وتعزيز صحة وازدهار البشرية. ونوّه بأنه لا غنى عن عمل الوكالة في هذا المجال.

٢٤- ويعدّ الاستخدام المأمون للطاقة النووية ذا أهمية قصوى وتقع المسؤولية بشأنه على عاتق المجتمع الدولي برمته. وفي السنوات الأخيرة، واصل الرقباء والمشغلون في عدد من المحافل تبادل الخبرات والمعلومات التقنية حول المسائل المتصلة بالأمان النووي. وعلى الوكالة أن تؤدي دوراً حيويًا في دعم تلك الأنشطة وإتاحة خدماتها للدول الأعضاء. وتدعم سلوفاكيا تعاون الوكالة مع سائر الهيئات في منظومة الأمم المتحدة، ومع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ومع سائر المنظمات الدولية مثل وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والرابطة العالمية للمشغلين النوويين.

٢٥- وتطلّ الطاقة النووية مصدراً مهماً من مصادر الطاقة في سلوفاكيا على المدى المتوسط وتعتبر مراعاة الأمان شرطاً أساسياً لاستخدامها. وعلى أساس الأداء التشغيلي والتقييمات الرقابية ونتائج عمليات التفقيش، ترى السلطة الرقابية النووية الوطنية أن تشغيل جميع المنشآت النووية في سلوفاكيا متّسم بالأمان ويعوّل عليه ومنسجم مع اللوائح وكذلك الممارسات الدولية الجيدة ذات الصلة. والوكالة هي أكثر منظمة ملائمة لوضع معايير أمان ولتوفير خدمات أمان، بما يكفل تلقي تعقيبات أساسية مستقلة.

٢٦- وخلال أكثر من عشر سنوات منذ انضمامها إلى عضوية الوكالة، شاركت سلوفاكيا في عدد من مشاريع التعاون التقني الوطنية والإقليمية والأقليمية. وهي تشعر، بوصفها عضواً جديداً في الاتحاد الأوروبي، بأن التعاون التقني سيظل أحد أهم مجالات التعاون مع الوكالة؛ وسترحب باجتياز فترة انتقالية تدوم عامين ضمن هذا الإطار الجديد قبل أن تصبح هي نفسها جهة مانحة. وستواصل سلوفاكيا، كما في الأعوام السابقة، توفير خبراء ومرافق تدريب وقبول حاصلين على منح دراسية واستقبال زائرين علميين برعاية الوكالة. ويشكل التعاون التقني المتعلق بالأمان، وتقوية البنية الأساسية الرقابية، والتشغيل الطويل الأجل لمحطات القوى النووية، والإخراج من الخدمة، ومجال الطب النووي مصدراً مهماً لنقل المعلومات وعنصراً ضرورياً للتنمية الوطنية الراسخة. ونوه بأن سلوفاكيا نفذت بنجاح، بالتعاون مع الوكالة، مشروعاً وطنياً لاستحداث مركز طب نووي؛ وستقابل بالتقدير مواصلة تقديم الدعم من جانب الوكالة في مشاريع مماثلة يجري تخطيطها حالياً لتنفيذ مستقبلاً.

٢٧- وقال السيد فاليك (رومانيا) إن توليد القوى النووية يقدم مساهمة مهمة في إمدادات الكهرباء الوطنية في بلده. ومن أجل تعزيز التخطيط المنهجي في القطاع النووي، اعتمدت حكومته إطاراً برنامجياً قطرياً انسجاماً مع توصيات صادرة عن الوكالة.

٢٨- والنمو الاقتصادي الذي شهدته رومانيا في السنوات الأخيرة سيفضي حتماً إلى زيادة في الطلب على القوى، وبالتالي فإن على حكومته أن تتخذ قرارات مهمة بشأن مواصلة تطوير محطة تشرنافودا للقوى النووية. ويقوم اتحاد، مؤلف من شركة الطاقة الذرية الكندية المحدودة وشركة أنسالدونيرجيا (إيطاليا) والشركة الرومانية نيوكليركتريكا، بتشبيد الوحدة ٢ من محطة تشرنافودا، التي من المقرر أن تدخل مرحلة التشغيل التجاري في نهاية عام ٢٠٠٦. وسيمول المشروع جزئياً عن طريق اعتماد من اليوراتوم. وسيتم من خلال البنية الأساسية الوطنية توفير الوقود النووي وإمدادات الماء الثقيل والمعدات النووية التي تغطي أكثر من ٥٠% من حجم الاستثمار. ويُعززم بناء الوحدة ٣ من محطة تشرنافودا على أساس شراكة بين القطاعين العام والخاص باستخدام اتفاقات تمويلية ثنائية مثل اتفاقات بوت (BOT) التي تشمل البناء والتشغيل ونقل الملكية. واستكملت المرحلة الأولى من دراسة الجدوى ذات الصلة من جانب شركة نيوكليركتريكا وشركة الطاقة الذرية الكندية المحدودة وشركة أنسالدونيرجيا والشركة الكورية للقوى المائية والنووية (جمهورية كوريا)، ومن المقرر الاضطلاع بالمرحلة الثانية من الدراسة في منتصف عام ٢٠٠٥. ونتيجة للمستويات العالية من الأمان النووي التي تم تحقيقها في الوحدة ١ من محطة تشرنافودا، تمت الموافقة على تمديد رخصة تشغيلها. ويُعززم إيفاد بعثة تابعة لفرقة استعراض أمان التشغيل إلى المحطة في عام ٢٠٠٥ وستكون هذه البعثة خطوة أخرى نحو تحقيق الامتياز.

٢٩- ورومانيا - التي تشعر بالقلق حيال ما تنذر به المواد النووية والمواد المشعة الأخرى المعرضة للأخطار من تهديد للأمن العالمي - مصممة على المشاركة في جميع المبادرات الدولية الرامية إلى منع الإرهاب. ولذا فإنها ستواصل دعم ما يُستهل من إجراءات بموجب اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية المعقودة في إطار معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا السياق، تؤيد رومانيا المبادرة العالمية للحد من التهديدات، وهي مبادرة أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية، وترحب بمشاركة الوكالة في عدة برامج مرتبطة بتلك المبادرة. ويهدف أحد هذه البرامج، وهو يتمثل في مشروع تابع للحاشية (أ) تموله حكومتا الولايات المتحدة ورومانيا، إلى تحويل مفاعل البحوث طراز تريغا الكائن في بيتيستي من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء إلى استخدام اليورانيوم الضعيف الإثراء. فالأموال الرومانية اللازمة لهذا المشروع متاحة، وتم إبرام عقد لصنع وتسليم وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء، ومن المقرر تسليم ٤٠٠ قضيب وقود خاص بطراز تريغا بحلول عام ٢٠٠٦. ويُعدّ مفاعل بيتيستي أحد أقوى مفاعلات البحوث طراز تريغا في العالم وهو يُستخدم في بحوث المواد

ما بعد التشجيع وفي إنتاج النظائر المشعة. وتم وضع برنامج رومانيا لاستخدام النظائر المشعة في أغراض الطب والصناعة بالتعاون مع المختبرات الوطنية التابعة لوزارة الطاقة في الولايات المتحدة.

٣٠- ويجري إحراز تقدّم في تنفيذ خطة إخراج مفاعل البحوث الروماني طراز VVR من الخدمة، الذي كان قد أُغلق في عام ٢٠٠٢. وجرى شحن الوقود الطازج ذي الصلة إلى الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٤ على أساس شراكة ناجحة أقيمت بين الوكالة والولايات المتحدة والاتحاد الروسي ورومانيا، وجرى أيضاً التوقيع على اتفاق أبرم في تموز/يوليه ٢٠٠٤ بين وكالة الطاقة في الولايات المتحدة والوكالة النووية الرومانية والسلطات الرقابية الرومانية باعتبار ذلك الخطوة الأولى نحو إعادة الوقود المستهلك. ويظهر ذلك الطاقة الكبيرة الكامنة في مشاريع الشراكات الدولية.

٣١- وفي معرض إعرابه عن الامتنان للأمانة لما تقدّمت من دعم مستمر من خلال برنامجها للتعاون التقني، قال إنه يأمل في أن تواصل الوكالة استخدام المرافق النووية الرومانية لأغراض مشاريعها التعاونية. ونوّه بأن رومانيا تعكف على دراسة ترتيبات متابعة للدورة التجريبية الإقليمية الناجحة بشأن استخدام التقنيات في مكافحة التهديدات النووية، التي قامت بتنظيمها بالاشتراك مع الوكالة في عام ٢٠٠٣. وكانت هذه الدورة دليلاً على التزام رومانيا بخطة عمل الوكالة بشأن الإرهاب النووي. كما ساهم بلده بأكثر من ٥٠ ٠٠٠ دولار في صندوق الأمن النووي.

٣٢- وعقب بعثة الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية التي أوفدت إلى رومانيا، بؤشر العمل بشأن الارتقاء بنظم الحماية المادية النووية التابعة لرومانيا. كما استُهل مشروع وطني بشأن أمن مفاعلات البحوث نتيجة لإيفاد بعثة خدمة التقييمات المتكاملة لأمان مفاعلات البحوث إلى رومانيا.

٣٣- وقال إن نهج الاتحاد الأوروبي تجاه عدم الانتشار النووي يراعي الصفة الدينامية - لا بالضرورة مجرد الصفة العسكرية - للتهديد النووي ويؤكد ضرورة استحداث ثقافة استراتيجية جديدة في العملية الدولية المعنية بحلّ المشاكل. ويُعدّ الأمن الإقليمي قضية رئيسية وينبغي تحقيقه من خلال حلول محلية يتم التوصل إليها في إطار اتفاقات ثنائية وإقليمية.

٣٤- وعلى ضوء ذلك، ضاعفت رومانيا جهودها الرامية إلى جعل إطارها التشريعي النووي منسجماً مع أحدث المعايير الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والوكالة. وجرى تعديل قانونها بشأن الأمان النووي كي يتيح إنشاء منظمات للدعم التقني وكي يوجد قدرأ أكبر من المرونة المالية في استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية. كما سبق أن اعتُمد قانون بشأن تعزيز الأنشطة النووية والاستخدام السلمي للطاقة النووية أنشئت بموجبه الهيئة الحكومية لتنسيق كل من التعاون الداخلي والخارجي في المجال النووي. ومن أجل ضمان الأمان النووي والأمان الإشعاعي، يلزم وضع أطر وصكوك رقابية فعّالة وكفئة وتوفير الموارد البشرية اللازمة وما يرتبط بذلك من بنية أساسية داعمة وتقنية. ولذا يجري الاضطلاع - بدعم من الوكالة والاتحاد الأوروبي - بعملية ترمي إلى تقوية الأنشطة التابعة للهيئة الرقابية الوطنية. والوكالة الوطنية الجديدة للتصرف في النفايات المشعة، المنشأة بموجب قانون اعتمد في عام ٢٠٠٣، تشهد حالياً مرحلة استحداث المؤسسات التابعة لها. كما تتضمن الاستراتيجية النووية لرومانيا تدابير تكفل توفير الموارد البشرية اللازمة لقطاعها النووي بما يشمل برامج تدريبية على مستوى التخرّج وما بعد التخرّج.

٣٥- وأخيراً، قال إن رومانيا سوف تساعد وتدعم الوكالة فيما يخص تنفيذ بروتوكولها الإضافي، وهو بروتوكول نافذ، وأية مهام أخرى متعلقة بعدم الانتشار النووي وذلك وفقاً للنظام الأساسي للوكالة.

٣٦- ورحب السيد صالح عبد الرحمن العذل (المملكة العربية السعودية) بجهود الوكالة الرامية إلى الحفاظ على المعارف والمهارات النووية وأثنى على ما سبق إحرازه من تقدّم في ترويج عقد دورات تدريبية في الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة بهدف إعداد جيل جديد من الفنيين في كافة الفروع ذات الصلة.

٣٧- وفيما يتعلق بالتطبيقات النووية، شدّد على أهمية المساعدة التي تقدّمها الوكالة إلى البلدان النامية بشأن وضع خطط إنمائية تركّز على تعزيز نقل التكنولوجيا وبناء الدراية العلمية والتقنية والإشرافية في مجالات رئيسية مثل الزراعة، والأغذية، والرعاية الصحية، والتطبيقات الكيميائية، وإمدادات المياه، وحماية البيئة. وحثّ الوكالة على التماس سبل أكثر فعالية لتحديد المصادر التمويلية الضرورية وعلى تشجيع الحكومات على تقاسم تكاليف المشاريع الإنمائية. وقال إن أكثر سبيل واقعي وعملي يؤدي إلى ضمان تمويل صندوق التعاون التقني على نحو قابل للتنبؤ وموقوت، وبالتالي من أجل ضمان التنفيذ الكامل لبرنامج التعاون التقني، هو جعل الصندوق جزءاً من الميزانية العادية للوكالة.

٣٨- وفي مجال الأمن النووي، أشار بارتياح إلى تدابير الوكالة الرامية إلى الحدّ من الإرهاب النووي والإشعاعي وإلى التصديّ للحادثات المنطوية على اتّجار غير مشروع بالمواد النووية بالإضافة إلى تطوير قاعدة بيانات بشأن هذا الاتّجار.

٣٩- ونوّه بأن عمليات التفتيش التي تجريها الوكالة في سياق معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات المعقودة في إطارها تتسم بالفعالية والمصداقية. ومن دواعي الأسف أن نداء الوكالة الموجه إلى بعض الدول التي لديها برامج نووية متقدّمة كي تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار وكي تطبّق الضمانات الشاملة لم يلق آذاناً صاغية. وقال إنه يشعر بالقلق الشديد حيال الوضع القائم في الشرق الأوسط حيث إن الوكالة ما زالت غير قادرة على تنفيذ قرارات اعتمدها دورات سابقة للمؤتمر العام وهيئات دولية أخرى ذات صلة، ترمي إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وناشد الوكالة أن تضاعف من جديد جهودها في هذا الصدد. وأشار إلى أن المملكة العربية السعودية تعلق أهمية كبيرة على هدف عدم الانتشار وتؤكد من جديد دعوتها إلى إنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، بحيث تشمل جميع الدول في الشرق الأوسط بدون استثناء، نظراً للتهديد الذي تنذر به أسلحة كهذه بالنسبة للأمن والسلام الدوليين.

٤٠- وبدأت المملكة العربية السعودية، بوصفها طرفاً في معاهدة عدم الانتشار ودولة غير حائزة لأسلحة نووية، في إجراء مفاوضات مع الوكالة بشأن عقد اتفاق ضمانات شاملة.

٤١- وقامت المملكة العربية السعودية، بهدف مكافحة الإرهاب النووي ومنع انتشار المواد النووية، بمضاعفة تدابير الإشراف والرقابة على الصعيد الوطني، باستخدام تكنولوجيات ملائمة. ولفت الانتباه في هذا السياق إلى دور الوكالة التقني والاستشاري في تطوير القدرات والتشريعات الوطنية فيما يخص كلاً من الإشراف على المصادر المشعّة وأمنها.

٤٢- وفيما يتعلق بالتطبيقات السلمية للطاقة النووية، أعرب عن ارتياحه للتعاون المستمر بين بلده والوكالة في مجال التعليم النووي وفي مجال التطبيقات الطبية والزراعية والصناعية، على الرغم من انخفاض عدد المشاريع المضطلع بها في السنوات الأخيرة.

٤٣- وأكد السيد يو طالب (المغرب) من جديد التزام بلده بهدف الوكالة المنصوص عليه في نظامها الأساسي وهو تسخير الذرة للأغراض السلمية وبدعائم الوكالة الثلاث، وهي: التحقق، والأمان والأمن، ونقل التكنولوجيا. وقال إن الوكالة يمكن أن تساهم، في نطاق اختصاصها، في توطيد السلام والأمن العالميين وتحقيق التنمية

المستدامة وحماية البيئة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب تزويدها لا بالمساعدة والتمويل اللازمين فحسب، بل أيضاً بالدعم السياسي والمعنوي من جانب جميع الدول الأعضاء.

٤٤- ويؤدي عمل الوكالة في مجال التحقق دوراً حيوياً في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وكان مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الأخير قد أكد من جديد أن المعاهدة التي يشكل فيها نظام ضمانات الوكالة الأداة الأساسية هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار.

٤٥- وإدراكاً منه لضرورة الحرص على احترام الشرعية الدولية، قام المغرب بدعم جميع المبادرات الرامية إلى الحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما قام بتشجيع جميع الأنشطة الرامية إلى كل من تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وإقامة نظام تحقق موثوق في ظلّ رعاية الوكالة. وتستند مصداقية نظام الضمانات لا إلى قدرته على كشف الأنشطة غير المشروعة فحسب، بل أيضاً إلى عالمية وشفافية وعدالة تنفيذه. وإذ يضع هذا الأمر في الاعتبار، يدعو المغرب جميع الدول التي لم تنضم إلى كل من معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة إلى القيام بذلك دون إبطاء من أجل ضمان عالمية تنفيذها وعدم إتاحة وقوع حالات إخلال من شأنها أن تعرّض للخطر ما أحرز من تقدّم في هذا المجال.

٤٦- وكان المغرب واحداً من أوائل الدول التي صدّقت على معاهدة عدم الانتشار وعقدت اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة. وفي عام ٢٠٠٠، صدّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. كما ساهم في جهود الوكالة الرامية إلى تقوية الضمانات ووقّع على معاهدة بيليندايا التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وكان أيضاً واحداً من أوائل البلدان التي أبلغت المدير العام بقبولها مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعّة وأمنها، وهو يعمل بهمة على إرساء البنية الأساسية اللازمة لتطبيق أحكام المدونة المذكورة. ويسرّ وفده أن يعلن أن المغرب على وشك التوقيع على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الذي عقده مع الوكالة، مؤكداً بذلك من جديد مدى شفافيته والتزامه تجاه عدم الانتشار والأمن النوويين.

٤٧- وتشاطر حكومته المخاوف الدولية حيال التهديد المتواصل الماثل في انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. والمغرب، الذي أيدّ بهمة القرار GC(47)/RES/13 بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، يشعر بخيبة الأمل حيال عدم إحراز أي تقدّم جوهري نحو تنفيذه. فإسرائيل ما زالت ترفض الانضمام إلى نظم عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها وأنشطتها النووية لضمانات الوكالة. ويشكل هذا الموقف عقبة كأداء تعترض سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق سلام عادل ودائم، وهما الضمان الوحيد للأمان والأمن. وينبغي لإسرائيل أن تنظر في الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بدون إبطاء وقبول قيام الوكالة بمراقبة جميع مرافقها النووية والتحقّق منها. وإذا ما تم إخضاع جميع المرافق والأنشطة النووية في المنطقة لضمانات الوكالة، بُنيت الثقة وتيسرت الجهود في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يدعم المغرب جهود المدير العام الرامية إلى عقد محفل تشارك فيه جميع بلدان المنطقة من أجل الاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها مناطق أخرى من خلال إنشاء منطقة من هذا القبيل.

٤٨- ويجب أن يؤخذ التهديد الماثل في الإرهاب النووي بجدية بالغة. وينبغي أن تتلقّى جميع الدول ما يلزمها من تعاون لإرساء بنية أساسية للأمن النووي. ومن أجل الحيلولة دون استخدام الطاقة النووية في الأغراض الشريرة، يناشد المغرب جميع البلدان العمل على نحو وثيق مع الوكالة بشأن الحماية المادية للمواد والمعدّات النووية وبشأن مكافحة عمليات الاتّجار غير المشروع في أن معاً.

٤٩- وتعلّق السلطات المغربية أهمية على استحداث استراتيجية نووية وطنية، بمساعدة من الوكالة، تكفل إرساء بنية أساسية تشريعية ورقابية بما يلزم الاستخدام السلمي والمأمون للطاقة النووية. ويرحب وفده بالتطورات التي طرأت على مجال الأمان منذ المؤتمر العام السابع والأربعين. فهذه التطورات ذات تأثير حاسم على تقبل الجمهور للطاقة النووية. ويدعم المغرب الأنشطة الجاري تنفيذها من أجل ترويج مفهوم ثقافة الأمان ويشجّع الأمانة على مواصلة بذل جهودها في هذا المجال. والتدريب وتبادل المعلومات أمران لازمان في هذا الصدد؛ ويواصل المغرب - في إطار تعاونه مع الوكالة - توفير التدريب في مجال الوقاية من الإشعاعات للأخصائيين من بلدان أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية. ومن المقرر أن تبدأ في الرباط، في تشرين الأول/أكتوبر، دورة ثانية لخريجي الجامعات.

٥٠- ولا بد أن توفرّ الدول الأعضاء موارد مالية وافية حتى يمكن للوكالة أن تلبّي الاحتياجات المتنامية باطراد للبلدان النامية. ومن المهم بوجه خاص أيضاً المحافظة على التوازن الدقيق بين أنشطة الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي. وحثّ جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة والمساهمة بسخاء في صندوق التعاون التقني حتى يكون تمويل التعاون وافياً وقابلاً للتنبؤ به ومؤكّداً. وأكد من جديد دعم المغرب لبرنامج الوكالة التعاوني التقني، الذي يمكّن المجتمع الدولي من الاستفادة من مساهمة الطاقة الذرية في مجالات اجتماعية-اقتصادية مثل الرعاية الصحية، والهيدرولوجيا، والزراعة، والطاقة. ونوّه بتنامي الاهتمام بالقوى النووية بالتزامن مع ارتفاع تكاليف موارد الطاقة التقليدية.

٥١- وقال إنه على الرغم من اعتماد مجلس المحافظين في عام ١٩٩٨ تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي، ما زال هذا التعديل لم يدخل حيّز النفاذ. وحتى تاريخه، لم يقدّم سوى ٣٦ بلداً، من ضمنها المغرب، بإيداع صكوكها بشأن قبول التعديل المذكور الذي يرمي إلى تعزيز الصفة التمثيلية لمجلس المحافظين، وبالتالي تعزيز سلطته. ويتسبّب معدل القبول البطيء للتعديل في تأخير بدء نفاذه، وهو ما ينطوي على مساس بالمثل الداعية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الهيئات الدولية. ويحثّ وفده الدول الأعضاء على إيداع صكوكها بشأن قبول التعديل حتى يمكن بدء نفاذه في أسرع وقت ممكن.

٥٢- وقال السيد بونو (بوركينا فاسو) إن أهداف معاهدة عدم الانتشار ينالها الضعف حالياً بسبب مواصلة التسلّح بأسلحة الدمار الشامل، وهو ما يعرّض الأمن الدولي لتهديد متزايد. وترحب بوركينا فاسو بالتدابير التي سبق أن اتخذتها الوكالة للحيلولة دون استخدام المواد النووية أو المشعّة لأغراض إجرامية أو إرهابية، لا سيما من خلال مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعّة وأمنها. وأضاف أن بلده عضو نشط في فريق الأصدقاء المعنيين بترويج البروتوكول الإضافي وقام بالاشتراك مع الوكالة بتنظيم حلقة دراسية إقليمية عقدت في أوغادوغو، في شباط/فبراير ٢٠٠٤، حول عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك للبلدان الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والغابون وغينيا الاستوائية. وجرى حتّى بلدان المجموعة المذكورة على الانضمام عالمياً لنظام الضمانات المقوّاة التابع للوكالة باعتبار ذلك تدبيراً لبناء الثقة دعماً لنظام عدم الانتشار. وترحب بوركينا فاسو بالقرارات التي اتخذتها بنن والجزائر وموريشيوس بشأن التوقيع على بروتوكولات إضافية وقد أيدت بوركينا فاسو ذاتها التعديلات المقترحة إدخالها على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

٥٣- وسيُعرض قريباً على برلمان بوركينا فاسو مشروع قانون يتناول الوقاية من الإشعاعات وذلك في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين البنية الأساسية التشريعية والرقابية في هذا المجال. وعلى الرغم من مواردها المحدودة، تبذل بوركينا فاسو جهداً في سبيل المساهمة في صندوق التعاون التقني وهي مشاركة نشطة في الأنشطة التابعة لاتفاق أفرا. وترحب بالدعم الكبير الذي تقدّمه الوكالة إليها بهدف تحقيق التنمية المستدامة

وتقدّر حقّ التقدير التدريب الذي توفّره الوكالة للمسؤولين التابعين لهذا البلد. وتؤيّد بشدّة مشروع قرار المجموعة الأفريقية بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لاستئصال الملاريا وهي تشعر بالقلق - شأنها شأن بعض البلدان الأخرى في غرب وشمال منطقة أفريقيا دون الإقليمية - حيال ظهور أفواج الجراد المهاجرة التي تهدد المحاصيل والمراعي. وقال إن من المستصوب للغاية أن تقدّم الوكالة دعمها إلى البلدان المعنية بشأن إيجاد حلّ دائم لهذه المشكلة.

٥٤- وفي الختام، شكر المدير العام على كافة ما قامت به الوكالة من أعمال دعماً للسلام والأمن العالميين وحثّ الدول الأعضاء على التعاون الوثيق تحقيقاً لهذه الغاية.

٥٥- وقال السيد تولوب (أوكرانيا) إن تطوير الطاقة النووية في بلده يشكل الأساس في عملية تلبية المتطلبات اللازمة لاقتصاد نام. وإحدى الأولويات التي تحتل مكانة رفيعة بالنسبة لأوكرانيا، التي لديها ١٤ وحدة قوى نووية عاملة، هي تحسين عولية وأمان مفاعلاتها النووية وحلّ القضايا المتعلقة بالتصرّف في الوقود المستهلك والنفايات المشعّة.

٥٦- وكان عام ٢٠٠٤ قد شهد بدء تشغيل وحدتين جديدتين في محطتي خميلنيتسكي وروفنو النوويتين، قدرة كل منهما ١ مليون كيلواط كهربائي. وتشعر أوكرانيا بالامتنان لجميع المنظمات الدولية التي تعاونت في تشييدهما، بما في ذلك البنك الأوروبي للاعمار والتنمية واليوراتوم. وهذا الانجاز مهم لا بالنسبة لبلده فحسب، بل بالنسبة لمجتمع القوى النووية برمته أيضاً، ذلك لأنه يظهر مدى تجدد الثقة بالطاقة النووية وبرنامج أوكرانيا لتطوير القوى النووية.

٥٧- وتتقيّد أوكرانيا تقيّداً صارماً بالتزاماتها تجاه الأمان النووي وهي تعكف على تنفيذ برامج لتحديث محطات القوى التابعة لها وتعزيز أمان هذه المحطات. كما أقرّت قانوناً بشأن تمويل عمليات إخراج المرافق النووية من الخدمة. وأظهر تقرير أوكرانيا الوطني الثالث، المقدم بموجب اتفاقية الأمان النووي، أهمية العمل الذي تقوم به من أجل تحسين الأمان مع تركيز الجهود بوجه خاص على أمان تشغيل محطات القوى النووية، وتمديد أعمارها التشغيلية على أساس توفير مستويات أمان وافية لها، والخزن المأمون للوقود النووي المستهلك، وإخراج محطة تشرنوبل من الخدمة، وتحويل نظام الساتر إلى نظام مأمون من الناحية البيئية. وسوف يبيّن الاجتماع الاستعراضي للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي الذي سيُعقد قريباً مقدار ما أحرز من تقدم في مجال الارتقاء بمستويات الأمان النووي والأمان الإشعاعي في محطات القوى النووية منذ الاجتماع الاستعراضي الثاني. ويقدر وفده أنشطة الوكالة في مجال الأمان، بما في ذلك قيامها بوضع واستعراض معايير الأمان التي تُستخدم بوصفها الأساس الذي تقوم عليه الوثائق الرقابية المحلية التابعة لأوكرانيا.

٥٨- وتدعم أوكرانيا جهود الوكالة الرامية إلى زيادة فعالية نظام الضمانات التابع لها. وعلى ضوء التهديدات المستجدة التي يتعرّض لها الأمان، ينبغي لجميع الدول الأعضاء بذل كل جهد لمنع انتشار الأسلحة النووية ومنع تحريف التكنولوجيات النووية صوب أغراض عسكرية. وتعدّ معاهدة عدم الانتشار صكاً رئيسياً في مجال منع الانتشار النووي. وكان قرار أوكرانيا التخلي عن ترسانتها النووية والانضمام إلى هذه المعاهدة قبل عشرة أعوام مساهمة مهمة في تقوية نظام عدم الانتشار الدولي وزيادة الأمان العالمي. ويشكّل البروتوكول الإضافي عنصراً مهماً في هذا النظام؛ وتعكف أوكرانيا على اتّخاذ خطوات معيّنة للتصديق على بروتوكولها الإضافي. وسوف يستوجب تنفيذ المتطلبات الإضافية في إطار البروتوكول تكبّد تكاليف جوهريّة؛ لذا يلتزم وفده عوناً من برنامج الوكالة التعاوني التقني في هذا الصدد.

٥٩- وإذ تشعر بالقلق حيال التهديدات المستجدة التي يتعرض لها الأمن العالمي، تدعو أوكرانيا إلى تعاون دولي واسع النطاق في مجال منع استخدام المواد النووية والمشعة لأغراض إرهابية. وهي تساند الاستنتاجات التي خلص إليها المؤتمر الدولي للشركاء في المبادرة العالمية للحد من التهديدات الذي عُقد للتو في فيينا، كما ساهمت في صندوق الأمن النووي. وتقدر أوكرانيا أنشطة الوكالة دعماً للمبادرات الدولية الرامية إلى زيادة أمن المواد النووية والمشعة ومنع الاتجار غير المشروع بها وهي تؤيد تقوية نظام الحماية المادية للمواد النووية. وتلك مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لأوكرانيا التي تحتفظ بكميات ضخمة من الكتل المحتوية على وقود في محطة القوى النووية المدمرة في تشيرنوبل ومن المواد المشعة في منطقة تشيرنوبل. ومن المفترض أن تكفي مشاركة الوكالة، إلى جانب توافر التعاون الدولي الواسع النطاق من خلال برامج ثنائية ومتعددة الأطراف، لحلّ المشاكل المعقدة التي يندر بها موقع السائر والقائمة أيضاً في منطقة تشيرنوبل. وتعمل مشاريع الوكالة التعاونية التقنية الجاري تنفيذها في أوكرانيا على توفير مساعدة كبيرة على حلّ تلك المشاكل.

٦٠- وكانت أوكرانيا قد أعلنت تأييدها لمدونة قواعد السلوك بشأن أمن المصادر المشعة وأمنها. ومن بين التدابير التي تعكف على الاضطلاع بها لتقوية أمن المصادر المشعة استحداث نظام حكومي لتسجيل وحصر ومراقبة المصادر، وإجراء تعديلات تشريعية ترمي إلى تقوية مراقبة عمليات التصدير وترمي أيضاً إلى تعزيز المتطلبات اللازمة للحماية المادية للمصادر الإشعاعية المؤيئة. كما تدعم أوكرانيا توسيع نطاق أنشطة الوكالة في إطار برنامج عملها بشأن أمن وأمن المصادر الإشعاعية.

٦١- والتغلب على العواقب الناجمة عن كارثة تشيرنوبل وإخراج محطة تشيرنوبل للقوى النووية من الخدمة يظان أولويتين بالنسبة لأوكرانيا ويستأثران بجزء كبير من ميزانية الدولة. وتواصل شركات أجنبية عديدة تقديم المساعدة بشأن هذين العاملين وتحظى جهودها في هذا الصدد بتقدير كبير. بيد أنه ما زالت ثمة مشاكل خطيرة، لا سيما تأخير جوهرى في تشييد مرفق خزن الوقود النووي المستهلك، وهو ما أدى إلى تكاليف إضافية جسيمة. ويدعو وفده البلدان المانحة لـ "حساب الأمن النووي التابع للبنك الأوروبي للإعمار والتنمية" إلى تقديم العون على حلّ هذه المشكلة. وبرغم أن السائر بات على وشك أن يصبح نظاماً مأموناً من الناحية البيئية، فقد تجاوزت تكاليف بنائه الموارد المتاحة من خلال الصندوق الخاص بسائر تشيرنوبل. فمشروع ضخم ومعقد من هذا القبيل تلزمه موارد مضمونة تكفل استكمالها. وأوفت أوكرانيا بكافة التزاماتها التي تعهدت بموجبها بإغلاق المحطة في إطار مذكرة التفاهم التي وقعتها في أوتاوا. وقال إنه على ثقة بأن بلدان مجموعة الـ ٧ والاتحاد الأوروبي ستفعل الشيء ذاته وأنه سيتم، على وجه الخصوص، حشد موارد إضافية للصندوق الخاص بسائر تشيرنوبل في المستقبل القريب.

٦٢- ونتائج برنامج الوكالة التعاوني التقني تظهر بوضوح قدرة الوكالة على الاستجابة بكفاءة لاحتياجات دولها الأعضاء. ويمكن هذا البرنامج أوكرانيا من الاستفادة من أفضل أنواع الخبرات والدراية الفنية في العالم، كما يمكنها من تقاسم خبراتها الذاتية مع سائر الدول الأعضاء. وكان الاجتماع التنسيقي الإقليمي الذي عُقد في أيار/مايو قد حدّد قضايا يلزمها اهتمام خاص من جانب الوكالة، وهي التصرف حيال أعمار تشغيل المعدات في محطات القوى النووية، وإخراج محطات القوى النووية من الخدمة، والحفاظ على المعارف والخبرات النووية، وأمن مفاعلات البحوث، والحماية المادية، والتصرف في النفايات المشعة.

٦٣- وتقوم أوكرانيا أيضاً بدعم أنشطة الوكالة الرامية إلى تقوية التعاون في مجال العلوم النووية. وستؤدّي الطاقة النووية، على المدى الطويل، دوراً رئيسياً في إمدادات الطاقة بالنسبة لعدد من البلدان، من ضمنها أوكرانيا. ولذا فإن من الأهمية بمكان إرساء الأسس من أجل تنميتها مستقبلاً، لا سيما من خلال مشروع إنبرو.

٦٤- وقال السيد الصادق القربي (تونس) إن التعاون مع الوكالة بشأن تطوير قطاع العلوم والتكنولوجيا وبشأن ترويج الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية هو أولوية عليا بالنسبة لبلده.

٦٥- فقد ساعد برنامج الوكالة التعاوني التقني على تمويل مشاريع في إطار برامج وطنية وبرامج تابعة لاتفاق أفرا وبرامج دولية، ووفّر فرص تدريب لمواطنين تونسيين كفلت تطوير درابتهم الفنية في مجموعة مجالات متنوّعة. ونوّه في هذا الصدد بالإعلان عن اتّخاذ المركز التقني للصناعات الميكانيكية والكهربائية في تونس مركز إشراف إقليمياً لدى مجموعة الدول المشاركة في اتفاق أفرا. وأضاف أن تونس تعتمد على ما تقدّمه الوكالة من دعم مستمر بشأن تطوير الدراية العلمية والتكنولوجية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وذلك في ظلّ برامج من ضمنها برنامج التعاون التقني لعامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ التابع للبلد.

٦٦- كما تواصل تونس إتّباع سبيل التعاون السلمي في المجالين العلمي والتكنولوجي مع سائر الدول الأعضاء، سواء ثنائياً أو ضمن اتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية. وحثّ الوكالة على التعاون على نحو أوثق مع الهيئة العربية للطاقة الذرية، التي تتخذ مقرّها الرئيسي في تونس، حيث إن كلتا الهيئتين تشاطر الأهداف والمبادئ ذاتها.

٦٧- وانسجاماً مع طموحاتها الهادفة إلى جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة يسودها السلام والتضامن، استضافت تونس مؤتمر قمة الـ ٥+٥ الذي صاغ روابط سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أوثق بين الدول المجاورة لشاطئ البحر الأبيض المتوسط. وسوف تستضيف تونس أيضاً مؤتمر القمة المعني بمجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٥ الذي سيّتيح فرصة أخرى لسد فجوة المعلومات الرقمية القائمة بين الشمال والجنوب.

٦٨- وقامت تونس، بوصفها الدولة الأولى التي صدّقت على اتفاق أفرا، باستضافة حلقات دراسية ودورات تدريبية بالتعاون مع الوكالة، وهو ما وقّر دعماً قيماً للمشاريع التابعة لاتفاق أفرا. ونوّه بأن ٣٠ دولة من الـ ٣٤ دولة الأفريقية الأعضاء في الوكالة هي أعضاء في اتفاق أفرا في الوقت الحاضر، وحثّ الدول الأعضاء المانحة على دعم برامج الاتفاق المذكور.

٦٩- وقال إنه يسرّه الإعلان عن أن تونس قد أوفت بالتزاماتها تجاه الوكالة بتسديدها اشتراكاتها المقرّرة عن السنة الراهنة وهي متقيّدة بالجدول الزمني بشأن تسديد ما يتوجّب عليها من متأخّرات فيما يخص مشاريع التعاون التقني. وناشد جميع الدول الأعضاء تسديد مساهماتها حتى يمكن للوكالة أن تنفّذ برامجها تنفيذاً كاملاً.

٧٠- وفي معرض إعرابه عن دعم جهود الوكالة الرامية إلى تقوية الأمان والأمن النوويين، حثّ جميع الدول على الانضمام إلى الصكوك الدولية ذات الصلة والامتثال لأحكامها وعلى اتّخاذ ما يلزم من إجراءات لمكافحة الاتّجار غير المشروع بالمواد النووية. وقال إن تونس انضمت إلى معاهدة بيليندايا وتواصل العمل في سبيل تقوية نظام الضمانات، وعدم انتشار الأسلحة النووية، وحظر إجراء التجارب النووية. وأكّد من جديد استعداد تونس للتوقيع على بروتوكول إضافي يرمي إلى تقوية نظام الضمانات والامتثال الكامل لأحكامه. ولاحظ بارتياح تزايد عدد الدول التي صدّقت على بروتوكول كهذا أو التي أعربت عن اعترافها بالتعاون مع الوكالة في هذا الشأن.

٧١- وتشعر تونس بالقلق حيال مواصلة إسرائيل رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ودعا هذا البلد إلى إخضاع مرافقه النووية لضمانات الوكالة وفقاً للقرارات ذات الصلة كمساهمة من جانبه في بناء الثقة وفي عملية السلام للشرق الأوسط. وتوكّد تونس من جديد دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٧٢- ويُعدّ التضامن الدولي أفضل سبيل لمكافحة كافة أشكال التطرف والتعصب. وقال إن الوكالة يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في هذا الصدد من خلال نشر المهارات والمعارف ونقل التكنولوجيا، وذلك عن طريق دعم بناء القدرات الوطنية في البلدان النامية، وبخاصة في مجالات الأمن الغذائي، وإدارة الموارد المائية، والصحة البشرية، وحماية البيئة، وعن طريق أنشطتها الرامية إلى تعزيز استمرارية أوجه التقدم في مجالات العلوم والبحوث ومنع الإرهاب.

٧٣- وأعرب السيد مصطفى بهران (اليمن) عن دعم جهود الوكالة الرامية إلى تقوية التعاون الدولي في مجال ترويج الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٧٤- وقال إن المجالات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لليمن فيما يخص الأمن النووي والأمن الإشعاعي تتمثل في أمن وأمان المصادر المشعة وأمان النفايات وأمان نقل المواد المشعة. أما أمان وأمن المصادر المشعة فهما وجهان لعملة واحدة وشرط أساسي لتطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية. كما لفت الانتباه إلى ضرورة تقوية نظام الضمانات الدولي وضرورة تطبيقه على جميع الدول توجيهاً للعدالة والمساواة. وقال إن اليمن يدعم تدابير الوكالة بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى. وتتسم مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها بالأهمية ويمكن أن تكون الإرشادات الواردة فيها على المدى المتوسط والطويل بمثابة الأساس الذي تقوم عليها صكوك دولية من شأنها أن تسدّ الفجوة القائمة في إطار القانون الدولي فيما يخص هذا المجال. وبرغم أنه لن يكون من السهل تحقيق اتفاق على صك كهذا، يُفترض أن يكون ممكناً تحقيق ذلك من خلال العمل المشترك ووضوح الغاية. وقد شارك اليمن - الذي يرجع اهتمامه بهذا الموضوع إلى أواخر التسعينات من القرن الماضي - بلداناً أخرى في تقديم عدد من مشاريع القرارات التي تناولت أمان وأمن المصادر المشعة. وهدفه من ذلك هو حماية البشر والبيئة من طائفة من المخاطر، بما في ذلك مخاطر الأعمال غير المشروعة التي تتوخى تحقيق أغراض شريرة.

٧٥- كما يعلق بلده أهمية على نقل التكنولوجيا النووية الملائمة إلى البلدان النامية من أجل تحقيق غايات اقتصادية واجتماعية سلمية ذات صلة بمجالات من بينها الزراعة، والصناعة، والطب، والهندسة، والبيئة، وإنتاج الطاقة، وتحلية المياه، والبحوث العلمية. ولأنشطة الوكالة التعاونية التقنية تأثير مباشر على الحياة اليومية للناس وعلى آفاق الأجيال القادمة؛ وحثّ الدول الأعضاء القادرة على مضاعفة مساهماتها في برنامج التعاون التقني على أن تفعل ذلك. وعن طريق المساعدة المقدمة من الوكالة، أمكن في اليمن إنشاء أول مركز لعلاج الإشعاعي للسرطان يُقام في البلد. كما دعا الوكالة إلى زيادة دعمها لعراسيا - ARASIA - (الاتفاق التعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين).

٧٦- وقال إن بلده داعم بشدة لنزع السلاح النووي الشامل والقضاء التام على التهديد النووي للناس والبيئة وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار. وينبغي إخضاع جميع المرافق النووية في كل بلد - بدون استثناء - لنظام الضمانات الدولي التابع للوكالة. وبالتالي، ينبغي لإسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار وأن توقع على اتفاق ضمانات وبروتوكول إضافي. وأضاف أن الأنشطة النووية الإسرائيلية تشكل تهديداً خطيراً لا للمنطقة فحسب، بل أيضاً للجنس البشري برمته؛ وذلك سرّ بات مكشوفاً ومادة إخبارية تتردد باستمرار في الأوساط الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية. ومعايير الأمان والأمن النوويين في إسرائيل هي الأدنى مستوى في العالم ذلك لأن حكومة هذا البلد ليست معنية إلا بالحرب والتدمير وهي غير مبالية بالسلام.

٧٧- وقال السيد كريستنس (الدانمرك) إنه ينبغي مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تقوية التعاون الدولي في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة منع وقوعها في أيدي الإرهابيين. ويجب أن يكون هذا التحدي على رأس جدول الأعمال العالمي.

٧٨- ووجود نظام عالمي لعدم الانتشار النووي يسنده نظام ضمانات دولي قوي أساس لازم للجهود الرامية إلى متابعة نزع السلاح النووي والمحافظة على الأمن الجماعي. وترى الدانمرك أن البروتوكول الإضافي ينبغي أن يصبح المعيار الذي تلزم به جميع البلدان الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ولذا فإنها تشجع بشدة جميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية على أن توقع على اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية الخاصة بكل منها وأن تبدأ نفاذها. وعلى الرغم من إقرار معاهدة عدم الانتشار بالحقوق غير القابلة للتصرف للأطراف في المعاهدة في تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقاً للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة، يجب أن يكون واضحاً على نحو قاطع وجوب استبعاد إمكانية إساءة استخدام البرامج النووية المدنية لأغراض عسكرية. والتحقق الفعال شرط أساسي، ومن الأهمية القصوى، بالتالي، أن تشارك جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، في المجموعة المتنوعة الكاملة لصكوك التحقق، لا سيما الصكوك التابعة للوكالة. فحالة البرنامج النووي الإيراني الخفي والجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة في سبيل التوصل إلى فهم هذا البرنامج فهماً كاملاً تثبت مدى ضرورة تلك التدابير. وينبغي التأكيد بالقرار الذي اعتمده المجلس في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود في إطار معاهدة عدم الانتشار - الوثيقة GOV/2004/79 - في جمهورية إيران الإسلامية، وبخاصة ضرورة قيام إيران بتعليق جميع أنشطتها المتعلقة بالإثراء.

٧٩- والدانمرك - التي تعلق أولوية رفيعة المستوى على الأمان النووي - تنثني على الوكالة للطريقة التي سارعت بها إلى إعادة توجيه أنشطتها المتعلقة بالحماية من الإرهاب النووي وتعزيز هذه الأنشطة. بيد أنه يجب تأكيد المسؤولية الواقعة على الدول المنخرطة في أنشطة نووية سلمية بشأن ضمان تنفيذها في إطار أرفع معايير الأمان الممكنة. وفي سياق التهديد المائل في الإرهاب النووي، يؤيد بلده الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي من أجل تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. كما يرحب بمختلف المبادرات الدولية الرامية إلى تحديد المواد النووية والمواد المشعة الأخرى ذات المخاطر الشديدة والمعرضة للأخطار أو مراقبتها أو تأمينها أو استعادتها أو تيسير التخلص منها - بما في ذلك المبادرة العالمية للحد من التهديدات.

٨٠- وترحب الدانمرك أيضاً بخطة العمل بشأن إخراج المرافق النووية من الخدمة. وأشار إلى أن إخراج مفاعلات البحوث النووية الدانمركية والمرافق المتصلة بها من الخدمة سيبدأ في خريف عام ٢٠٠٤ وسوف يستغرق فترة تتراوح بين ١٥ عاماً و ٢٠ عاماً. واتكأت الدانمرك، عند أعدادها لعملية الإخراج من الخدمة، على توصيات ومشورة الوكالة. وهي تتطلع إلى تقاسم خبراتها مع الآخرين بالتزامن مع المضي في هذا العملية. كما ترحب الدانمرك بخطة العمل من أجل تقوية نظام التأهب والتصدي الدولي للطوارئ النووية والإشعاعية.

٨١- وترى الدانمرك - التي أظهرت بوضوح دعمها طوال السنوات عن طريق تسديدها بالكامل وفي الوقت المحدد ما يترتب عليها من مساهمات في صندوق التعاون التقني - أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه على حجم الصندوق للعامين القادمين يشكل أساساً جيداً للتعاون التقني. ولا بد أن تكون أنشطة التعاون التقني متأثرة بالطلب وأن تحظى بدعم مالي وأساسي قوى من البلدان المتلقية التي لا بد لها أيضاً من ضمان تنفيذ هذه الأنشطة في ظل بيئة يمكن فيها التحقق من الأمان النووي والأمان الإشعاعي وكذلك الأمان النووي.

٨٢- وقال السيد غونزاليز أنينات (شيلي) إن شيلي - بوصفها بلداً يدعم نزع السلاح العالمي والقابل للتحقق - قد وقعت على جميع الصكوك المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل أو انضمت إليها. وتشاطر آراء سائر الدول في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن استخدام القوى النووية للأغراض السلمية بمعنى وجوب عدم استخدام الصكوك الدولية لعدم الانتشار على نحو يحد من حرية إجراء بحوث تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. أما معاهدة عدم الانتشار فإنها تثير صعوبات معينة بالنسبة لشيلي ذلك لأن مجرد حيازة

أسلحة نووية ينطوي على درجة من عدم الاستقرار فضلاً عن انطوائه على تهديد يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

٨٣- وأشار إلى أن شيلي هي أيضاً طرف في عدد من الصكوك الدولية في مجالات الأمان النووي والأمان الإشعاعي، وتقديم المساعدة في حالة وقوع طارئ، والمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، والحماية المادية للمواد النووية. وهي تدعو - بوصفها إحدى الدول التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - جميع الدول إلى إلزام نفسها بهذه المعاهدة لصالح بناء الثقة وإيجاد بيئة دولية مأمونة أكثر.

٨٤- وقال إن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يساهم أكثر فأكثر في التنمية المستدامة وذلك في مجالات توليد القوى، والأغذية، والزراعة، والصحة البشرية. وتؤدي هيئة الطاقة النووية الشيلية دوراً مهماً في ترويج ومراقبة استخدام الطاقة النووية في شيلي. وكان أحد الإنجازات في هذا الصدد استئصال الذبابة المتوسطة باستخدام تقنية الحشرة العقيمة مما أفضى إلى وفورات مقدارها ٢٠٠ مليون دولار سنوياً.

٨٥- وحسبما أخذت تكتشف عديد من البلدان، يمكن أن تُستخدم القوى النووية كاحتياطي لمواجهة أي عجز في إمدادات الطاقة في الحالات التي لا تعد فيها مصادر الطاقة التقليدية كافية أو عندما تكون أسعارها في الأسواق الدولية متقلّبة أكثر مما ينبغي. بيد أنه يجب معالجة عدد من الجوانب التقنية المعقّدة في هذا الصدد، مثل اقتناء المواد المشعّة من أجل صنع الوقود النووي، وإعادة تدوير وقود النفايات، ومعالجة النفايات المشعّة. بيد أنه ما يثير القلق هو كون النفايات تظلّ مشعّة مهما كانت كيفية معالجتها.

٨٦- وفيما يتعلق بالنقل البحري للمواد المشعّة، لا تُوجد حتى الآن أية طريقة فعّالة تكفل استعادة ما يلقي من مواد مشعّة في أعالي البحار أو استعادة الحاويات ذات الصلة. ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق الشديد تحديد المسؤولية في حالة وقوع حادث وأضرار بيئية. وشاركت شيلي في عدد من المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى تحسين المعايير الدولية المتعلقة بعمليات النقل هذه؛ وهي توصي بأن تتخذ البلدان الناقلة كل الخطوات الممكنة في سبيل ضمان أن تكون البضائع المشحونة مأمونة أكثر ما يمكن عن طريق الحرص - كحد أدنى - على استخدام معايير الأمان الصادرة عن الوكالة والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي. وثمة ضرورة تقتضي تحسين التشريعات ذات الصلة واعتماد معايير دولية تتعلق بنقل المواد المشعّة، لا سيما فيما يخص تلوث البيئة البحرية، وتوفير معلومات موقوتة وملائمة عن الطرق البحرية، بما في ذلك تواتر استخدامها وحجم البضائع المشحونة في كل شحنة، والإبلاغ عن خطط الطوارئ في حالة وقوع حادث، والتعهدّ بالتزامات توجب استعادة النفايات المشعّة في حالة اندلاقها أو فقدها. وفضلاً عن ذلك، ينبغي اعتماد آليات للتحقق لضمان التقيد بمعايير الأمان وكذلك إنشاء نظام لتحديد المسؤولية عن الأضرار النووية. وكانت خطة العمل بشأن أمان نقل المواد المشعّة التي وافق عليها مجلس المحافظين في آذار/مارس ٢٠٠٤ قد أخذت ببعض أفكار شيلي، من قبيل تحديد المسؤولية عن الأضرار في حالة وقوع حادث، والتبليغ الموقوت، وتطبيق معايير أكثر صرامة على أمان النقل. وينبغي أن يُدرج هذا الموضوع على جدول أعمال المؤتمر العام بهدف الدعوة إلى مؤتمر دبلوماسي يكفل التفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن النقل الدولي للمواد المشعّة على نحو متساوق مع أحكام اتفاقية قانون البحار.

٨٧- ويتمثل أحد أكثر التحديات إلحاحاً في مواجهة المجتمع الدولي، في تقوية عملية التحقق في إطار الصكوك الدولية لنزع السلاح. وتتحقق هذه التقوية فيما يخصّ ضمانات الوكالة من خلال البروتوكول الإضافي لاتفاقيات الضمانات المعقودة في إطار معاهدة عدم الانتشار. وقامت شيلي، من ناحيتها، بالتوقيع والتصديق على بروتوكول إضافي. وستساعد بأية طريقة في وسعها على زيادة عالمية البروتوكول الإضافي انسجاماً مع خطة العمل ذات الصلة. وقال إنه حان الوقت للمضي قدماً في وضع المرحلة الثانية من خطة العمل هذه. وفي المناخ

الراهن الذي يتسم بوجود هجمات إرهابية واشتداد المخاوف الأمنية، ثمة ضرورة أشدّ تستدعي مراقبة كل من إنتاج وبيع الأسلحة، بما في ذلك التكنولوجيات والمنتجات الحساسة أو ذات الاستخدام المزدوج. وكانت شيلي قد أيّدت عدداً من المبادرات في هذا الصدد، مثل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بتدابير منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها والمواد المتصلة بها. كما شاركت في مبادرة أمن الانتشار، وهي عملية تصدّ دولية للتحدّي المتنامي المائل في أسلحة الدمار الشامل.

٨٨- وانتقل إلى الحديث عن التعاون التقني، فقال إن للتكنولوجيات النووية تأثيراً اقتصادياً واجتماعياً في شيلي وذلك في مجالات مثل الصحة، والزراعة، والصناعة، والتعدين، وصيد الأسماك، والموارد المائية، والبيئة. فعلى سبيل المثال، يجري استخدام التقنيات التشخيصية الجديدة لدراسة وتقييم تأثير المبيدات الحشرية الزراعية في البيئة والصحة البشرية ولتحسين المحصول الزراعي. فضلاً عن ذلك، استحدث معهد الابتكارات في مجالي التعدين وعلم المعادن نموذجين أوليين لجهازين - يجري اختبارهما في الوقت الراهن - بهدف استخدامهما في قياس المحتويات النحاسية في عمليات الاستخراج. وبالإضافة إلى ذلك، يجري استخدام التقنيات النووية لمكافحة تكاثر الطحالب البحرية الضارة المعروفة بالمدّ المتوهّج، وفي مجال الصحة، ولتشخيص الأمراض القلبية الوعائية وأنواع السرطان. كما استفادت شيلي مما توفره الوكالة من منح دراسية وزيارات علمية وحلقات عملية. ويلقى تقديراً تزايد الاختصاصات المهنية والتقنية التي يتمتع بها مواطنوها كما يتضح من ازدياد عدد الطلاب الحاصلين على منح دراسية أجنبية إلى ٢٩ طالباً في فترة عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وترمي اقتراحات شيلي فيما يخص مشاريع التعاون التقني لفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى زيادة إمكاناتها في مجال التجارة الخارجية بما يكسبها فرص الوصول إلى الأسواق الجديدة التي فُتحت أبوابها من خلال اتفاقات التجارة الحرّة المعقودة في الآونة الأخيرة مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية كوريا.

٨٩- وشيلي هي واحدة من أوائل البلدان التي قامت بتنفيذ آلية السداد الجديدة - أي تكاليف المشاركة الوطنية - عن فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦. كما ستقدّم مساهمة كبيرة في صندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٥.

٩٠- وسوف تتنامى أهمية القوى النووية في مواجهة التحديات في مجال الطاقة شريطة أن تتخذ خطوات تكفل التصدي للعقبات المحسوسة، ألا وهي حيازة الترسنات النووية التي تضعف الثقة بالاستخدامات السلمية للقوى النووية، والسياسات الجديدة التي ترى - على نحو يتناقض تناقضاً واضحاً مع القانون الدولي - أن الغرض من استخدام القوى النووية هو صدّ هجمات مسلّحة محتملة، والعواقب المفجعة المحتمل أن تلحق بالبشرية من جراء الإرهاب النووي. فتقبّل الجمهور أمر حيوي، وينبغي للوكالة أن تبذل كل جهد في سبيل تسليط الضوء على المنافع المتأنيّة من التكنولوجيا النووية وفي سبيل إعطاء صورة معاكسة للتصورات الراسخة بشأنها لدى الجمهور. وسوف تؤيد شيلي الدعوة إلى عقد مؤتمر لهذه الغاية في إطار دورة استثنائية للجمعية العامة.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٧/٤٥